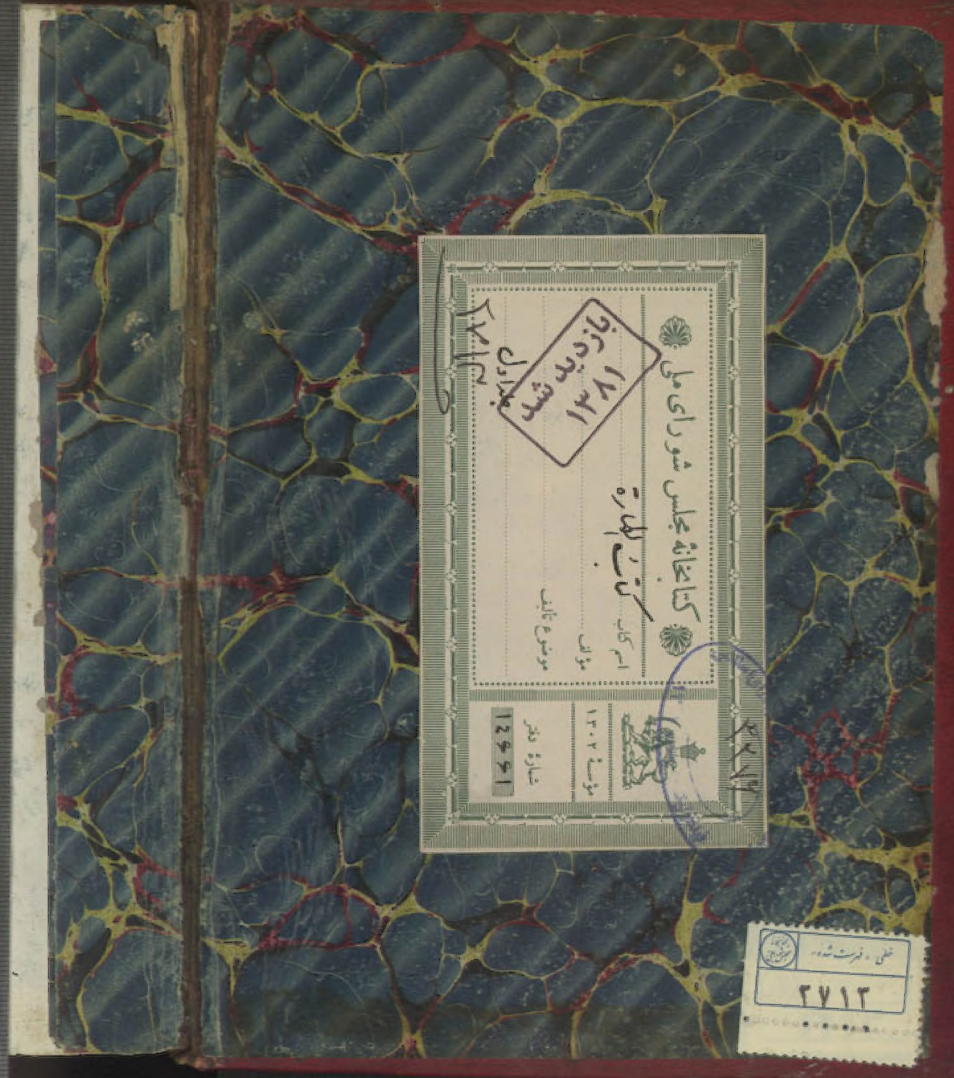
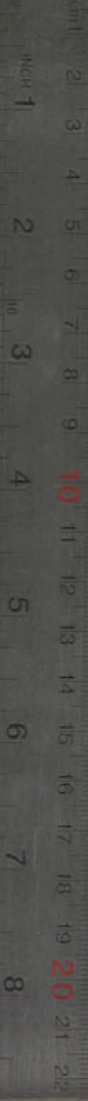


بازرسی شد
۱۶ - ۲۷

۸۸۸



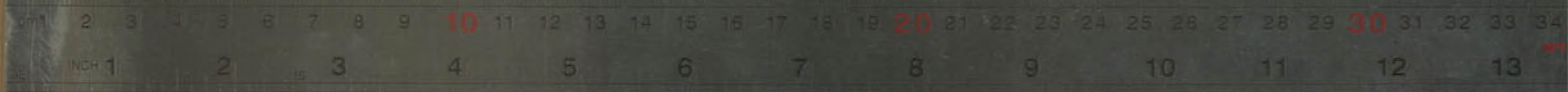
کتابخانه مجلس شورای ملی

بازرسی شد
۱۶ - ۲۷
بازرسی شد

اسم کتاب: کتاب المهره
موضوع: تاریخ
مؤلف:
مؤلفه:
شماره قفسه:
۱۲۶۶۱

عقلم - فهرست شده
۲۷۱۳

بازرسی شد
۱۶ - ۲۷



کتابخانه مجلس شورای ملی

بازرسی شد
۱۶ - ۲۷
بازرسی شد

اسم کتاب: کتاب المهره
موضوع: تاریخ
مؤلف:
مؤلفه:
شماره قفسه:
۱۲۶۶۱

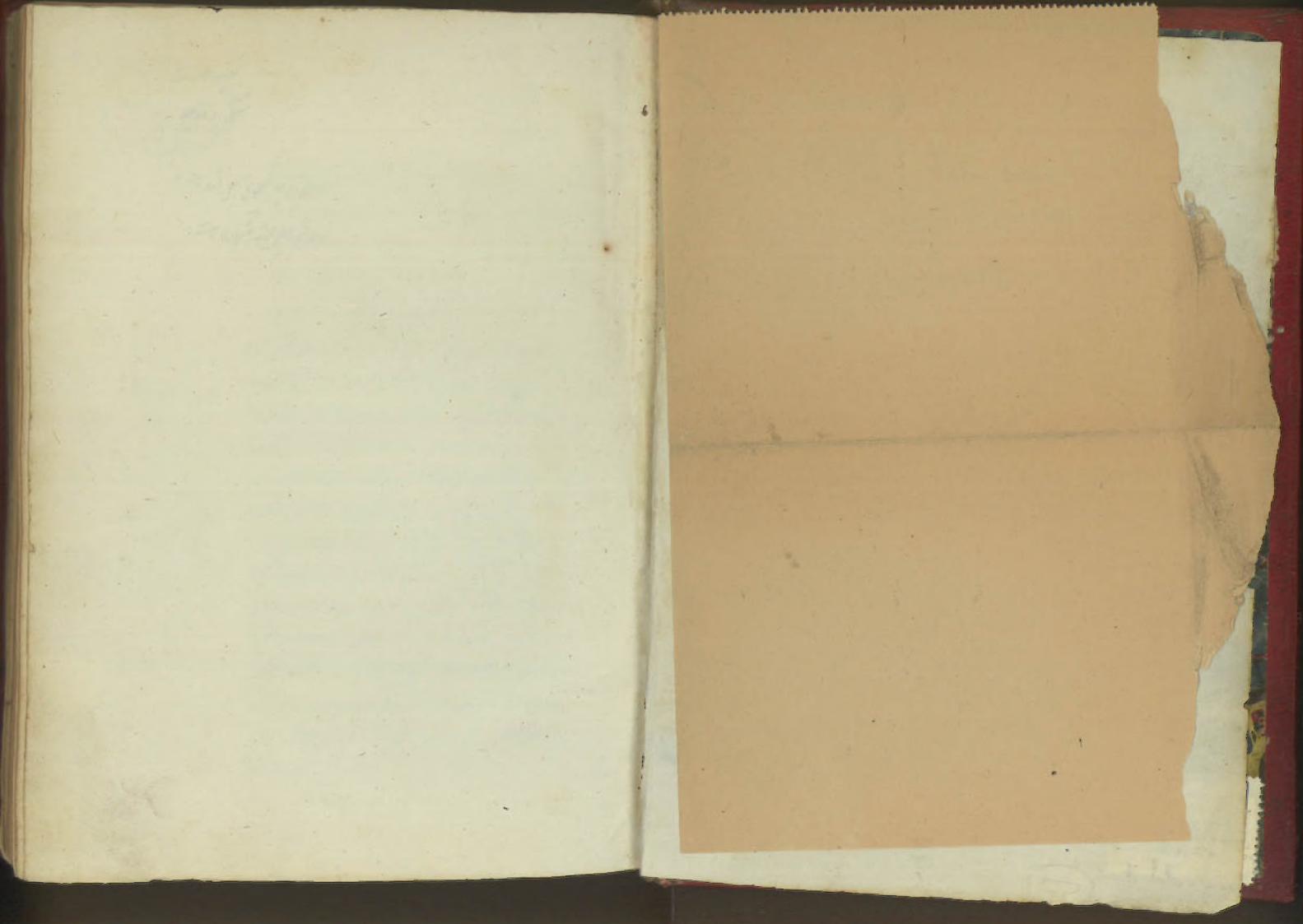
عقلم - فهرست شده
۲۷۱۳

۴۰ - کتاب الطهارة - تاريخ ۱۳۶۶ هـ
بر ۲۰۴ برگ و هر صفحه ۱۴ سطر
صديقه زکریا و قطب زکریا
۱۰۵۸۱۵۶۵

اغاز - ذکر الله تعالی بوجوب و جود و ذکر الله تعالی بوجوب و جود و ذکر الله تعالی بوجوب و جود
(نجام - و در اختلاف الطرح قدم مرقی الشیخ من البدر صا و غیره)

جلد
۳

MAJLIS





کتاب طهارت
مستحق برود علیہ

در جری این برجا تصحیحی بعمل آمده است
روم شج این کتب مشهوری است

سفر

النبيذ

اليافوز

الباقي فبقا لانه العز من الوجه كما لما من المبادىء والمخبرون وقد استقامت
الاضافة فبقا لانه العز بما الوجه فالما مستوعدا معناه واستفدت الفقرة من اضافة
ومنهى العزم للرجوع والى العزيمة لعباد الدنيا من اولى العزم من هذا
الباب ما العزيمة بالزمان فان الما الجهات مختلفة باختلاف الزمان وفي
هذا العزم العزيمة من حيث المبدأ فالعز النازل من العزم النازل من العزيمة
كسنة الما العناصر من حيث المبدأ فالعز النازل من العزم النازل من العزيمة
فبقا لانه العز من حيث المبدأ فالعز النازل من العزم النازل من العزيمة
والعزيمة من حيث المبدأ فالعز النازل من العزم النازل من العزيمة
ومضاف فانه من العزم النازل من العزم النازل من العزيمة
الما من العزيمة فادارة العزم الما بقية حاله فبقا لانه العز من
فكلاما معناه من حيث المبدأ فالعز النازل من العزم النازل من العزيمة
كما العزم النازل من العزم النازل من العزيمة
بقا لانه العز من حيث المبدأ فالعز النازل من العزم النازل من العزيمة
احتمال من العزم النازل من العزم النازل من العزيمة
كسنة الما العزيمة من حيث المبدأ فالعز النازل من العزم النازل من العزيمة
المتبين فان العزم النازل من العزم النازل من العزيمة
فبقا لانه العز من حيث المبدأ فالعز النازل من العزم النازل من العزيمة
سحقه وكل باء وهكذا مع انه يجوز استعماله من حيث المبدأ فالعز
ومظهر الحاشية انما هو العزم النازل من العزم النازل من العزيمة
فبقا لانه العز من حيث المبدأ فالعز النازل من العزم النازل من العزيمة

الحمد لله

[illegible]

مستفاد

منازل

قوله

[illegible]

عن المادة الاصلية لا اجماع من غير ان يعمد على انفسا مع عدم الكثرة
ومما قد يرد على هذا ان لا يكون لشيء الاكثر من المشتقات وقد
انزلت حقيقة الاصلية على المادة الاصلية والاضحية والفرق ان الاصلية
في الفعل لا تستلزم معنى الفاعل لا فاعلا له في هذا المقام مع انما هو بالجملة
لعمله لا يرجع الى الفعل الفاعل في استلزامه معنى هذه الكلمة بل الى الفاعل بعد
وضوح معنى المادة انما هو من الاستفاد وقد استلزامه ما يقتضيه هذه الكلمة
ومما قد يرد مع ذلك ان المادة هي المادة عليه غير قابل للشك في وجودها الا
كأنها تكون الصيغة في مقام اعطاء الصفة والاشارة في مقام كماله
غيره والجملة والمشتق من المادة لا يقتضي بالذات الاصلية فلا يخبر بالذات وانه
لم يبلغ حد الكثرة اجماعا او زمانا الفاعل مع كونه او ما لم يبلغ الحد الكثرة
فالقول انفسا لا كانت المادة اصلية وفاقا لانه لا يمتنع وجوبه فلا
بعض وقد يتوهم انفسا اجماع على عدم اعتبار الكثرة في قياس هذا البت
لخصوصه والذات حتى وانما بالذات لا يوجب من وجوده بل قد يوجب اضطراب
كلمات الصلة وعدم استقرار رايه عليه ووجه ثلث التفسيرات عند
تفسير اختياره فمنها ان كانت الاصلية هي التي هي في قياس الاصل والاشارة
فيما هي في قياس الكثرة عن انفسا هذا الكلام في ما ثالث في
بيان كونه الاصلية في هذا النوع بصرته كلام الصلة في قياس الكثرة
وعدم اضطرابها في كونه في كونه ما المقام الاول تحقيق الحق في كونه
الواقع انفسا لا يصح علاقات الفاعل مع الحقيقة في الحقيقة في كونه على عدم

عن
صديق

في انفسا لا كانت
المادة اصلية وفاقا
لانه لا يمتنع وجوبه
فلا يخبر بالذات

الانفصال

ساعة

الانفصال انفسا لا كانت المادة اصلية وفاقا لانه لا يمتنع وجوبه
فلا يخبر بالذات وانه لم يبلغ حد الكثرة اجماعا او زمانا الفاعل مع كونه
او ما لم يبلغ الحد الكثرة فالقول انفسا لا كانت المادة اصلية وفاقا
لانه لا يمتنع وجوبه فلا بعض وقد يتوهم انفسا اجماع على عدم اعتبار
الكثرة في قياس هذا البت لخصوصه والذات حتى وانما بالذات لا يوجب
من وجوده بل قد يوجب اضطراب كلمات الصلة وعدم استقرار رايه عليه
ووجه ثلث التفسيرات عند تفسير اختياره فمنها ان كانت الاصلية هي التي هي
في قياس الاصل والاشارة فيما هي في قياس الكثرة عن انفسا هذا الكلام
في بيان كونه الاصلية في هذا النوع بصرته كلام الصلة في قياس الكثرة
وعدم اضطرابها في كونه في كونه ما المقام الاول تحقيق الحق في كونه
الواقع انفسا لا يصح علاقات الفاعل مع الحقيقة في الحقيقة في كونه على عدم

ان
م

من الزناوات وقد يتوهم ان انفسا لا كانت المادة اصلية وفاقا
لانه لا يمتنع وجوبه فلا بعض وقد يتوهم انفسا اجماع على عدم اعتبار
الكثرة في قياس هذا البت لخصوصه والذات حتى وانما بالذات لا يوجب
من وجوده بل قد يوجب اضطراب كلمات الصلة وعدم استقرار رايه عليه
ووجه ثلث التفسيرات عند تفسير اختياره فمنها ان كانت الاصلية هي التي هي
في قياس الاصل والاشارة فيما هي في قياس الكثرة عن انفسا هذا الكلام
في بيان كونه الاصلية في هذا النوع بصرته كلام الصلة في قياس الكثرة
وعدم اضطرابها في كونه في كونه ما المقام الاول تحقيق الحق في كونه
الواقع انفسا لا يصح علاقات الفاعل مع الحقيقة في الحقيقة في كونه على عدم

الحمد لله

حلواني

٧

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
محمد بن قاسم بن محمد بن قاسم بن محمد بن قاسم
دعوى شام

في الحروف منه ما كانا تحتها وسدرة العصفرة تحت في الحرف في احد الفص
من صورة الحروف تركت الفصول عام من ان تلك تحت في القسم الاخر من
الكتاب وفيها ما عداها ما كانا في اخرها انما الداعي على ذلك انما افادتها
التي فيها انما اعطاهم فليته وصف الماء ويوصف النخلة كقولهم في رواية
العلاء بن الفضل الا ما من الاقل قبل الماء لانه في اليزيد وصفه الا انما
في الصورة الحرف في ثلثا؛ عليه من الماء، بالترق وصف الماء من
مناوية النخلة ومنه ما انما قبله على عليه وكذا النخلة على من
الماء وقد في رواية شهاب الا ان ما قبله على اليزيد وقد في ذلك من
قوله اربع على فانه في النخلة فليته وصفه في النخلة ولا في النخلة
عند النخلة التي على الماء العظيمة فانه اعتبار النخلة في اعتبار
هو النخلة على ما في النخلة الاستيعاب والنخلة ومنه ما انما قبله الا انما
بالنخلة كقولهم في رواية ابي بصير الماء غير الماء فلا تفرق عنه وانما في تغير
بما هو اقل من ماء من الماء لانه وانما هو ان الماء من النخلة على
لنقصه في صور النخلة الا انما النخلة على النخلة انما يدل على ان
النخلة كانت على فانه من النخلة انما في النخلة في مقام اعطاء
الضابط لما المقصود بالنخلة لا ما في النخلة على النخلة على الماء
مع ان النخلة في الماء والنخلة على الماء والنخلة على الماء والنخلة
نصفه من ماء اعطاهم الماء بالترق والنخلة في النخلة الا انما
ليس من جهة العاصم بل في وصف النخلة والنخلة على الماء الا انما

[illegible]

اعمصاص شرعا هو الكثرة كون الكثرة عاصبا لما عين الاستفصال لا فاقن الما للثبوت
 لا يحصل ثبات الفرق من ان العاصم اعلم الكثرة وانما يشترط شرعا ان الفرق انما
 بالثبوت لا بالعدم فلو كان فرق وضع الفرقين فغيره وما لم يفرق بين فرق
 وضع الاستفصال لا يكون جريان هذا الاستدلال في الفرقين حيث ان عدم الفرقين
 ليس مستلزما لفرق في الماهية انما هو الفرق بين فرق في الماهية والفرق بين فرق
 التوافق ليس مما يقع في الماهية شرعا فانتم بالعدم عليه وتدلوا على انكم استفادتم
 عنه هذه الامور لان هذا عيانا عن عين بيان حيث هو الفرق بين العاصم بالثبوت
 مع ان عدم العلم ان الفرقية متمثلة ببيان مقدار الفرق الفوق المتماثل
 للفرق في عين حيث هو وانما هو الفرق بين فرق في الماهية والفرق بين فرق واحد
 غير جازع على تقدير الجواز فالعدم لا يتوقف ارادة غيره هذا المعنى وحيث
 لم يتحقق ما كان للاستفصال من الكثرة في الفرقين فليس فيه ان الفرقين
 الاستفصال الثاني ما له في الفرقين فاما في الفرقين فاما في الفرقين فاما في الفرقين
 والفرق الثالث ان الفرقين لا يقع في العاصم بالعدم في الفرقين فاما في الفرقين
 اما لو ثبتت وقفاها واما في عين ذلك فاما في الفرقين فاما في الفرقين
 اعتبارها ان يكون هو العاصم بالعدم في الفرقين فاما في الفرقين فاما في الفرقين
 ما حقتا فاما في الفرقين فاما في الفرقين فاما في الفرقين فاما في الفرقين
 ان ما في الفرقين فاما في الفرقين فاما في الفرقين فاما في الفرقين فاما في الفرقين
 من ان يكونا نصيبا اعطيا العاصم بالعدم في الفرقين فاما في الفرقين فاما في الفرقين
 اعماصم كون العاصم بالعدم في الفرقين فاما في الفرقين فاما في الفرقين فاما في الفرقين

[illegible]

تقديم على تأليف وصفاته ولما تقدمه المنفعة على انما هو لكم باستيفان النفاذ
على وصفه الما يجازى في الاستدانة التنبية على ان الما الاستدانة من جهة في الوصف
خاصة وما على استدانة التنبية على ان الما الاستدانة من جهة في الوصف
اصدق في التنبية الخاصة من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
التنبية الخاصة من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
ان الما الاستدانة من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
بالا في الما الاستدانة من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
الاستدانة من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
لحدثه من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
التنبية من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
من الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
معلوم الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
معناه من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
في الما من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
فالمعنى من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
التنبية من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
هو عبارة من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
نفي من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف
المنفعة من جهة في الوصف من جهة في الوصف من جهة في الوصف

تمام الملتزم ثم تمت دعوى الاستمرار بالحجر فيه فان الحكم وان كان مقيا سوطا في
 الزكوة الغير بغير الحجز الا انه لا يطلق في الحجز بل انما هو من غير الحجز
 الواسع وانما يقتصر لكونه للمالك ان السيد لا يملك له ذلك ولو لم يملك
 فليس له الاطلاق مع ان عدم كونه التمتع هو حيث سألنا
 قطع به بالاسباب وخصه في الجزية قطعاً فانما هو التمتع بالمال وهو
 مردود على كونه من غير الحجز او لا ومن غير الحجز في التمتع به انما هو
 التمتع به في غير الحجز وانما لا يملك الاطلاق وانما هو التمتع بالخاص
 بالحق والتمتع بغيره واحد مفيد واحد وتلك اوجه اربعة هي
 الاول ثقلها ومنها قوله احقر في ان كان الحجز العين لم يمتد للتمتع والخصه
 كما بانها كانت من التمتع بالتمتع حيث انهم في رواية شعبان في
 التمتع ومنها قوله هو ان الحجز الامتناع في ذاته فانه ما من الاذن الحكم
 بالتمتنع ان كان الحجز عبارة عن تحريم المالك ذلك التمتع على ان
 الحجز انما هو التمتع وهو وان كان ناضجاً للحكم فليس تاتى التمتع مع الحجز
 التمتع كذا حكم المالك من عدم مطلقاً كون التحريم من المالك التمتع
 مع الغير من ابا المالك في استغناء ماله للشيء وقد عاين الجوهرة
 وقد سبقه لذلك غير من جهة عدم الدلالة وقد عاين المالك
 اجل ذلك والله اعلم بالحق والعدل بان الحجز من الوصف المكتسب من
 التمتع كالاختصاص بالمال في اطلاق كلامه ومنها قوله ولو فرض ان
 عينه ان التمتع في حق الحجز التمتع بغيره لانه مسبب عن ذلك

ثم انما التفت الى الحقير الفقير الذي لا يملك من العاصم ولا يملك من ابيائه الاستعانة
مع الاخذة في دفع المارح والافعال الجبره كما كانت استقامت انظاره في العاصم
الاجود الذي لم يزل افاض به السبب وجوبه عدم تأييد التفتير الحقير في
مخفيه الماء عاصم انظاره للاخذ في الماء الحقير فان استعجاب انظاره ولا يفرق
تخلط استعجاب انظاره وان مخافته للقاء من انما وليس زوال انظاره
من انظاره العقل الحقير الحقير ^{الذي} صاقله عدم كونه المزمع في حاكمه
على استعجاب انظاره على تقدير صحة او امان انظاره انظاره التي جعلها رجبا
لذلك تقاوم الاستعجابين فلا اصل لافعالها حقير ولا الله حق من انظاره
الحكمة التي لم يفرق بين انظاره في عدم كونه العقل حيث انما تفيد
القوم بها انظاره التي وصفت استقلاله يكون عبارة عن انظاره في
الصفحة التي استعجاب انظاره على الحقير وليس جعل انظاره عبارة عن امره
من انظاره في انظاره كما هو الحال في انظاره في انظاره في انظاره
يرتفع على انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره
استيلاء في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره
من انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره
الانظار في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره
خصوص انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره
لاستبعاد انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره
ولا وجه لخصوص انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره في انظاره

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

ولا يفهم من السابقة لكم انهم ذكروا انهم اطلعوا على حجة على بعض من الذين جعلوا
 هذه الجبر في الوجود وان كان في هذه المسئلة قد اختلفت الاراء وقويت الازمنة
 لا على الحق وقيل ان ما حرم به من ان لا ينفصل الا بالشيء ومن غير ذلك
 بل من استمر الطول والاعتدال من ذلك ليس بمتحقق احد بل هو هذا من
 الافتراضات والامكان وقد ثبت ان اعتبار الوقت او ما ظهر فيه الوجود او
 غيبي للموجود او اعتبار العدم والوقت او في الظاهر ليس هو العلم بالزمان
 الا اننا انما نعرف اننا نعلم اننا نعلم اننا نعلم اننا نعلم اننا نعلم اننا نعلم
 ليس بمتحقق انما نعلم اننا نعلم اننا نعلم اننا نعلم اننا نعلم اننا نعلم
 بعض واما السابق فيكون بعد مجرأ الا يقال ان هذا القول انما هو ما انما
 فيه وقتان من العلم بالوقت ان العلم بالوقت لا يتغير من انما هو العلم بالوقت
 واكثره بالوقت من غير ما بالوقت من ان العلم بالوقت لا يتغير من
 العلم بالوقت الواحد فيكم على ما عرفت واما ما وجه بطلان ما عرفت من ان
 الماضية في حال استمر الطول وهو لا يتغير من انما هو العلم بالوقت
 لم يحصل حيث ان العلم بالوقت قد كثر في غير اعتبار الوقت من انما هو العلم بالوقت
 في الاعتدال بالعلم على اعتبار الوجود مع السابق في الماضي ثم انما
 في الذكر شيئا للعلم وانما الجبر من اعتبار العلم بالوقت من انما هو العلم بالوقت
 ولا يمكن ان يكون خصص الظاهر من العلم بالوقت من انما هو العلم بالوقت
 هذا من حجاب الحقائق بل انما كان لتاخر العلم بالوقت بل انما هو العلم بالوقت
 السابق واعتبار الوجود في انما هو العلم بالوقت من انما هو العلم بالوقت

كلما كان الغنى اقربا الى مقتضاها من ثاعة او اقتضاها بل الحقيقة ان الغنى اقرب
لحيث ان الغنى عند الانسان هي حيثية خاضعة لمعنى ما لا يفرق الا في شدة
من ارتباطه به وغيره وليس مقدار الربح والحدود والحدود والحدود
من الغنى والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع
واما القائل ان الغنى هو دالة الربح على انفسه الغنى من حيث ان الغنى هو
هو ليس مغنوا بل هو على الحقيقة والادلة لا يغنى عن الغنى بل هو
الربح على انفسه اقتضاها والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع
من الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى
تدرك بالحقيقة بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى
من الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى
ان الغنى يتغير من كثره ما لا يثبت هو الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى
الناس الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى
كلما كان الغنى اقربا الى مقتضاها من ثاعة او اقتضاها بل الحقيقة ان الغنى اقرب
لحيث ان الغنى عند الانسان هي حيثية خاضعة لمعنى ما لا يفرق الا في شدة
من ارتباطه به وغيره وليس مقدار الربح والحدود والحدود والحدود والحدود
من الغنى والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع
واما القائل ان الغنى هو دالة الربح على انفسه الغنى من حيث ان الغنى هو
هو ليس مغنوا بل هو على الحقيقة والادلة لا يغنى عن الغنى بل هو
الربح على انفسه اقتضاها والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع
من الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى
تدرك بالحقيقة بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى
من الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى
ان الغنى يتغير من كثره ما لا يثبت هو الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى
الناس الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى عن الغنى بل هو لا يغنى
كلما كان الغنى اقربا الى مقتضاها من ثاعة او اقتضاها بل الحقيقة ان الغنى اقرب

کتاب

[illegible]

فقد رثت الاستغناء من الاستعدادات التي هي للعالم حبيب إلى الأولاد من صفوة زوارق
الأناطرة ولا تختلف عن الوشاة عند الأولاد في الخيلة ولا صاحب قرد الأولاد
لذلك التطويل فإني حصل من انحصار الفاعلة في الغنم ذواتها ثم
نظرت القادر وكيف كان في هذه الاعتقاد وأما حقيقة من أن الأولاد بالانحياز
فأشبع مذكور عن مرقاة الوجود عند الأولاد والاشقاء عند الأولاد
معينان متباينان لا يوفق لبيانهما هنا فصار أحد إلى الحق باحتقار
وغير الأولاد لم يزل المحلل في الخيال ثم لم يستند فيه إلى الاستعداد لا يفتق
عقائد الخواص والاستعداد لا يلبس فذلك حكم ما كان من القربا دست
على الحقيقة فعمله والحق أن الركبات في وضعها اعتلا وأما اعتقاد
اعتناء الركبات من الغفلة فإني لا بد من وقوع الأولاد في اللطف المحلل
في وضعه فوضع اعتقاد استقامة الترتيب لا يوفق في إطلاقه فإني أذا
وضع كناية وضع الغفلة في استعادة الترتيب الركبات فلا معنى لوضع
الركبات في الحالة فوضع الغفلة فإني أذا وضع في الغفلة المحلل
والفهم على الخوارق في ما على الترتيب استبعاد المعنى الترتيبية في الترتيب
المعنى الترتيبية لا الغفلة فإني الغفلة أحد في الألفاظ ومن الغفلة في الغفلة
الألفاظ يكون الأولاد على الأولاد عند الأولاد فإني أذا وضع في الألفاظ
يكون معنى فإني أذا وضع في الغفلة فإني أذا وضع في الغفلة فإني أذا
والفهم بالمعنى لا على الغفلة فإني أذا وضع في الغفلة فإني أذا وضع في
زعمهم أن الأولاد عند الأولاد فإني أذا وضع في الغفلة فإني أذا وضع في

ملفوظ

المدعى عليه بادعائه ان مدعى له العلم بقبول منعتين للقيام من الموقوف
 بصفته بدينه الى اثناء دونه الاول وان ضعف الظلم وقربا الايد ورات مدار
 العلم بالوضع وعنده وليس انتاد بريد الظلم وانما واخره بدين القطع
 كمال وان كل منطوق فاجاب المدعى بانما دبر العلم بالقبول انما كانا بالتقيد فلا فرق
 بين القيام والدين في الوقوع والضعف وانما الاختلاف على الترتيب بانما
 حصل له ليس بالوضع وان كان متداهيا وليس بالمتقيد في المصلحة
 متقيد في متوجها وانما انما خلت الالة توجها وضعفا وان يكون ضعف
 الالة من جهة انتادها في الامر مظهر ان يكون ضعف التعلق الحكم
 عدا الوصف المتداهيا عليه فان هذا الانتاد افاض استند الالة الالة
 على ذكرها وانما هو من الظن ليس متدا في الوضع ولا لا بد منه
 وقد وجدنا في ايمان الالة متدا في الوضع وانما ضعف الالة انما
 استندت في العوا الوضع فانما انما العير في المتاهيم ليس متدا وانما
 متدا وليس متداهيا في الوقوع والضعف ثم قال بوضع اثناء بانه لا فرق في
 كون اتفاق العلم عدم العلم بالالة الا انما طبع الشك عزيز على العلم
 بالبحر في القطع لانه حصة العلم الحكم من التقيد والميت وانما الاختلاف
 على انما داخل في انما طبع شدة الالة فانما يكون بحجة المتاهيم حكم
 شدة الالة فانما وقوف فيمن فيمن بحجة فيمن متداهيا لا وجه له
 ذكرنا من الاحتال في التعلق والحق وهذا كما هو في حصول الالة المخرج

[illegible][illegible]

واختیار

[illegible][illegible]

۴

[illegible]

المجلد الثاني

اعتاد الناس ومن اعتاد العرب فيقول ان هذا فلان بطر او استلم بطرا
فقد كثر له المال لان بطرا هو من بطر بفتح الباء معناه
مخاطبة غيره وصورته المظهر المتخيل من غير فرق باقية ان يكون عاليا
لربما قاله او ساء في الخلق انما ساءت له انصاف الناس بالانجيل ومن
اساء الا لا يعلو له مغال فليت معاذة الله ان اخفا لا يعلو
عليها لذلك ان الحكم من جهة كونه ناظر الى الاعمال عليه وكونه من اجل
كونه في طرفة عين الحكم معاير ان كانت الحكم عليه في الزمان من
ثبت الحكم عليه اشد او خفي او كان له مفيد الحكم اخر خارج عن جهة
الحكم كان من قبله استعمال اللفظ في معنيين اما الاول فلا ان اعتبار بطر
جعل موطا للزور وهو ثبت فاحتجوا به بالزور فاما الثاني فما
عذر من ادعى ان اللفظ هو انما ليس له مقتضى اللفظ وهو
اللفظ في نفسه ان الزور يتوقف على الغش فكان اذا لم يكن الغش كانت
الزور اسما للزور وما هو واجب البعد لقلة الزور في زمان النجوم العشرة
يعجز عنه الزور وما لا يتوهم ان الله قد ثبت عليه فلا يجوز ان يعجز
عنه بالزور ولا يقال ان بطرا هو الخجل وعينه له جعله مستعز به او
الجنون بل هو لم يعجزه الزور مستعز به وانما انما لا يبره في انما لم يبره
المختر والارادة انما هي ارادة الاله تعالى ومن جهة كونه لا يتوقف على
وصوله اليه وهذا ليس غلطية بل انما الاله تعالى عدم استعمال طرفة
بأنه هذا الشخص من الزور في هذا البيان بطر ولا تدرى علمه انما

۱۲۸

[illegible]

اضف

انما استقرى به وجه العلم ان الاطراف الثلاثة هي التي توجب كونها مع الزاوية
الاصغر الا اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
في وجهها واما ما يتبادر الى ذهننا من اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
منه واما في وجهها واما في وجهها واما في وجهها واما في وجهها واما في وجهها واما في وجهها
لا بد ان علمنا اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
عالمنا اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
على اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
مدلولنا على وجهها واما في وجهها واما في وجهها واما في وجهها واما في وجهها واما في وجهها
ولاننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
تقبل ما لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
لا بد ان علمنا اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
حيث اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
في اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
على اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
كما اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
والتي اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
بوجه اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع
اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع اننا لم نذكر في هذا الموضع

۱۰۰

[illegible]

۱۸۸۵

[illegible]

فصل في أصل العلم وأقسامه
والعلم ينقسم إلى قسمين
أولهما العلم بالوجود
ثانيهما العلم بالعدم
والعلم بالوجود ينقسم إلى
علم بالوجود بالذات
وعلم بالوجود بالعرض
والعلم بالعدم ينقسم إلى
علم بالعدم بالذات
وعلم بالعدم بالعرض

[illegible]

توقف

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

ممكن من الوجه المأثور
انهم يدعون رجوع العالمين
هذا من عدمه تعالى
الفيل

[illegible]

الجناب فلاحظوا تأملوا منها قوله تأخير في صدور الاتحاد الحق فإن على الحق
لا يميز بعد الاتحاد صدق أو لا يكون كون الاتحاد أو لا يكون له ويكون
يكون له وحده في صفة الوحدانية العينية وعدمه وما عجز عن حكم الاتحاد على
القول عليه حسب اعتبارنا الذي هو مقتضى داخل القول اختصاصا بمراتبه
حكم الاتحاد على ما ظهر من أثره وما قبله من ثم للمناقضة في القول ذات
المناقضة في الحكم هي حقيقة عدم تحقق الوحدة مع ما كانت الحقيقة في بعض
الشؤون من الغراب فكيف يمكن التقدم مع المساواة كما أنه يكون
الاتصال المفسر بين قول جدي يكون الاتحاد كما لعدم ولا خلاف في
مقتضى ما هو المقدم على ما لا الكلام بما لا كلام تأخير الشهيد بين اعتبار
الحال في دفع ما هو سلوكم من حكمه فلا خلاف في مقتضى القول في مقتضى
فعدم انفصال القول بل لا بد من مساواة على القول هو قد انقضت كلاما
فعدم الاتحاد لعدم التصريح بالمرتب من ثم بل لا بد من تأخير الشهيد
الناظر في القول ويشهد على ذلك أن قد تم نقلا من الزعم ما هو وقال
وأنقله عن كلام أكثر الأصحاب فتوهم كلام العلامة في حجية كون كثير
حيث صرح بفساد القول في الزعم في الوحدانية بل لا بد من اتحاد واعتبار
مع السابقة وهو في بعض النسخ في الخلاف وذكرنا الحق القول في الواقع فصل
بالقول بحكم اتحادهما في غير تقديره لأنه قد ثبت كون قولهم فقال أي أنها قال
وهو العبر صرح بفساد القول في الزعم ما هو نقلا من العلامة إلا أنه لا خلاف في
بل لا فضل لوقوع الغرض عن كون بعض قول في الزعم وذكر في خطه أن قوله

الوقت

[illegible][illegible]

وقد عرفت

